ومقابل تركز الدراسات على المشكلات الاجتماعية، لاحظت من خلال دراستي للإنتاج العلمي الاجتماعي في جامعة الإمام غياب الدراسات التي تهتم بتاريخ الفكر العلمي الاجتماعي وتطوره، وانعدام الدراسات التحليلية لمصادر التفكير لدى علماء الاجتماع وندرة مراجعة نظرياتهم على ضوء والدراسات التحليلية والنقدية لفكر رواد علم الاجتماع أو تلاميذهم أو من اتبعوا خطاهم.

وبتحليل بنية خمس عشرة رسالة من الأطروحات المجازة من جامعتيْ الملك سعود والإمام، لاحظت أنها تسير وفق قوالب بحث معدة مسبقاً، وما على الباحث إلا تعبئتها بالمعلومات العامة وتحليل البيانات إحصائياً. ومع الاكتفاء بالقراءة الإحصائية، تغيب القراءة الاجتماعية التي تمثل جوهر البحث الاجتماعي.

مستعينا بالتصنيف الافتراضي الذي اقترحه أحمد موسى بدوي في كتاب «الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة» (٢٠٠٩) أثناء دراسته للرسائل العلمية المجازة من خمس جامعات مصرية؛ يمكنني أن أقول، انطلاقا من تقييمي للرسائل الجامعية، إنّ من أبرز ملامح إنتاج المعرفة السوسيولوجية:

- الاختيار المشوش لعنوان الأطروحة مع كثرة لجوء الطلاب-الباحثين للأساتذة، ليقدموا لهم مواضيع جاهزة للدراسة؛
- الاستشهاد الاستعراضي، إذ يحشد كثير من الباحثين عددًا كبيرًا من النظريات والنصوص التي لا يناسب كثير منها الموضوع المبحوث فيه، وهو ما يصعب عليه تحليلها وربطها بالظاهرة المدروسة؛
- الإغراق في العبارات العامة التي قد تلفت الانتباه، ولكنها لا تقيس شيئًا محدّدًا، والعجز عن إنتاج لغة علمية مركزة على موضوع الدراسة.

رابعاً: الطالب وسوق العمل

من الأوهام التي عاشها التعليم السعودي مدة من الزمن، شعار أن التعليم الجامعي وجد لخدمة سوق العمل، واتُّخذت بسبب هذا الوعي الزائف قرارات عشوائية في حق التخصصات الأدبية والاجتماعية؛ فقد حدث تكدس في الدراسات الاجتماعية، وخاصة في مرحلة الماجستير في تخصص «علم اجتماع والخدمة الاجتماعية»، وتضاعفت أعداد طلاب وطالبات الدراسات الاجتماعية في مرحلة البكالوريوس في بعض الجامعات، لتصل إلى ٣٠٠٠ طالب وطالبة في عام ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٥. ويبدو أن هذا التكدس لم يكن مدروساً لا داخليا، حيث لم تطور خطط الأقسام لرفع كفاءة المخرجات، ولا خارجيا، إذ لم يعدل التصنيف الوظيفي (في سوق العمل)، حيث يزاد من مجالات استيعابهم.

ومن أهم ما يمكن أن يرصد في مخرجات العلوم الاجتماعية، وجود مسافة تباعد كبيرة بين ما يدرسه الطالب في الجامعة وما تحتاجه المؤسسات التي يعمل بها، حيث ما يزال هناك فراغ كبير

لم تطور الأكاديمية العلمية الاجتماعية السعودية منتجها العلمي، حيث تتكرر القضايا الكلاسيكية سهلة الإنجاز، لأنها لا تتطلب بذل جهد إضافي لكثافة ما كُتب فيها